

التناقض في آراء أبي حيان الأندلسي النحوية

فاطمة عبد الحسين صيهود

قسم اللغة العربية/كلية التربية للبنات/جامعة الكوفة/جمهورية العراق

fatimaha.alkhafaji@uokufa.edu.iq

تاريخ نشر البحث: ٢٠٢٥ / ٧ / ٢٨

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥ / ٦ / ٤

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥ / ٥ / ٢٩

المستخلص:

يسعى البحث إلى بيان معنى التناقض النحوي وأثره في علم النحو، وهو: وجود آراء مختلفة أو متضاربة بين علماء النحو في قاعدة أو مفهوم نحوي معين، ويمكن أن يكون هذا التناقض ناتجاً عن اختلاف في الفهم أو تفسير النصوص أو تطبيق القواعد، ولم يقف عند هذا الحد، بل توسع حتى وصل إلى تناقض النحويين مع أنفسهم في تبني بعض الآراء، فيحدث أن يختار النحوي رأياً في مسألة معينة ثم يغير رأيه في هذه المسألة، فيختار ما كان قد رفضه، وقد يكون هذا التناقض في كتاب واحد أو بين كتابين أو ثلاثة للنحوي نفسه، وفي بحثنا توزعت آراء أبي حيان في ثلاثة كتب هي البحر المحيط، وارشاف الضرب، والتنزيل والتكميل.

وعلى الرغم مما انمازت به هذه الكتب، من سعة في المجال النحوي، إلا أن هذا لا يعني خلوها من التناقضات، وكانت له سمة خاصة في التأليف؛ إذ إنه يبدأ بالكلام عن مفردات الآية التي يروم تفسيرها، فيمدد باللغة والأحكام النحوية لأي لفظة واردة قبل التركيب فإن كان للكلمة معنيان، فيذكر ذلك في أول موضع لها، ليعرف ما يناسبها من تلك المعاني، ويحيل ما يذكره من القواعد النحوية على كتب النحو، وهذه الدراسة تتألف من مبحثين، المبحث الأول مسائل خاصة بالأسماء، ومنها: مسألة تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ مفرداً أو جملة، ومسألة تقديم معمول الموصول غير المحض على الموصول، ومسألة إظهار الفاعل بعد الضمير المتصل، ومسألة إضافة المصدر إلى الفاعل، ومسألة مجيء الحال من الفعل الماضي دون اقترانه بـ"قد"، ومسألة تعدد الأوجه الإعرابية في المسألة الواحدة، أما فيما يخص المبحث الثاني فشمّل: أ. مسائل خاصة بالأفعال، ومنها: مسألة وقوع إذ مفعولاً به، ومسألة تأويل الفعل المثبت بفعل منفي، ب- مسائل خاصة بالأدوات: ومنها: مسألة إن و "ما" الحجازية سواء في العمل، ومسألة مجيء الكاف دالة على التعليل، ومسألة مجيء كاد زائدة، ومسألة مجيء من زائدة ومسألة مجيء الواو زائدة ومسألة مجيء "لو" مصدرية بمعنى "أن"، ومسألة دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ.

الكلمات الدالة: أبو حيان، تناقض، آراء.

The Contradiction in the Grammatical Opinions of Abu Hayyan al-Andalusi

Fatima Abdulhussain Sayhood

Department of Arabic Language/ College of Education for Women /University of Kufa/Republic of Iraq

Abstract

The study aims at clarifying the meaning of grammatical contradiction and its effect on grammar. Grammatical contradiction means the existence of different and contracted opinions among grammarians in relation to a specific grammatical rule or concept. This contradiction may result from differences in understanding or interpreting texts or applying a rule. It does not only incorporate this, but it expanded till

it reaches the contradiction of grammarians with themselves in adopting some opinions, so a grammarian may choose a view in a certain issue then he changes his opinion with respect to this issue, and chooses what he previously rejected. This contradiction can be in one book or between two or three books for the same grammarian. In this study, Abi-Hayaan's opinions were distributed in three books: Al-Bahr Al-Muhit, Irtishaf Al-Darb, and Al-Tadhil wa Al-Takmil. Although these books have been characterized by elaboration in the grammatical field, at the beginning he starts speech about the vocabulary of the aya he wants to interpret, it becomes essential to appeal to the language and the grammatical rules of any mentioned word before construction. If the word has two meanings, he mentions that in its first position to know what meaning suits that word in that position form those meanings and converts what he mentions from the grammatical rules to the grammar books, but this does not mean that it is free of contradictions.

The study consists of two sections. The first section discusses issues related to nouns including a. preposing al- khabar on al-mubtadaa if the latter is singular or a clause, and preposing the non- pure relative noun clause over relative pronouns, b. the issue of showing the subject after the attached pronoun and the addition of masdar to the subject, c. the issue of deriving haal form the past verb form without associating it with 'qad' and d. the issue of the multiplicity of 'irab' aspects in the one issue. The second section includes: a. issues specific to verbs like the issue of 'idh' coming as object, and the issue of interpreting the affirmative verb with a negative one, b. issues specific to particles, like the issue of Hijazi 'in' and 'ma' as being equal in function, and the issue of the coming of 'kaaf' to denote reasoning, the issues of the coming of 'kada', 'min', and 'waw' as extra particles, the issue of using 'law' as infinitival meaning 'aan' and the issue of the coming of extra 'fa' on 'khbar' of 'al-mubtada'

Key words : Abu Hayyan ,contradiction, opinions.

المقدمة:

بسم الله الذي لا يعلو اسم فوق اسمه، والذي أبدع في رسمه، وبعد:

لقواعد اللغة العربية أثراً مهماً في تطور اللغة العربية وإثرائها، ولكن هذا العلم لا يخلو من التناقضات والاختلافات بين العلماء، إذ تختلف آراؤهم في كثير من المسائل النحوية، مما يؤدي إلى اختلاف الآراء بين النحاة، ففي بعض الأحيان يختار النحوي وجهة نظر حول مسألة ما ثم يغير وجهة نظره حول تلك المسألة، ويختار وجهة نظر كان قد رفضها سابقاً، وإن هذا التناقض الذي قد يقع بين كتابين لنفس النحوي أو داخل الكتاب نفسه، قد أعطاه ديناميكية وطابع الحجة العلمية، مما ساهم في تطوره في هذا المجال، ويمكن أن نعزو هذا التعارض إلى:

١. التفسيرات المختلفة للنصوص، إذ كان لكل عالم طريقته الخاصة في تفسير النصوص القرآنية والأدبية، مما أدى إلى اختلافات في استنباط القواعد النحوية.
 ٢. اختلاف المدارس النحوية، لقد ظهرت عدة مدارس نحوية مثل المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، ولكل منها منهجها وأسسها الخاصة، مما أدى إلى وجود تباين في القواعد.
 ٣. التطور اللغوي، فاللغة العربية كغيرها من اللغات تطورت بمرور الزمن، وهذا أدى إلى ظهور تحديات جديدة في تطبيق القواعد النحوية.
- إن هناك عدة أنواع من التناقضات، فمنها اللغوي والتاريخي والفقهية والنفسي والمنطقي والنحوي، وتختلف في تعريفها اللغوي والاصطلاحي وتفرعاتها من علم لآخر، وما يهمنا هنا هو التناقض النحوي، ويمكن أن يقسم إلى:

- التناقض بين قولين ثابتين ونقصد به: "أن نجد رأياً نحويّاً في مسألة معينة ثم نجد للنحوي نفسه قولاً آخر يناقض قوله الأول في المسألة ذاتها" [1].

- التناقض في نسبة الآراء ونعني به "أن يتناقض النحوي في نسبة رأي إلى نحوي سابق، أي ينسب له رأي في مسألة، ثم ينسب له رأياً آخر في المسألة عينها من دون أن يصريح بتناقض النحوي المنسوب إليه هذان الرأيان" [1].

- التناقض بين نص موجود وقول منسوب: "ونقصد به أن ينسب نحوي رأياً لآخر في مسألة معينة وهذا الرأي يتناقض ما هو ثابت في مصنف آخر لهذا النحوي، ولم يكن للرأي المنسوب وجود في كتبه الواسلة إلينا" [1]. ولا بد من الإشارة إلى أن أول من كتّب في التناقض من النحويين المحدثين هو الدكتور فاضل السامرائي في بحثه الموسوم بـ "تناقض النحاة البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف"، ومن ثم توسعت الدراسة في هذا المجال.

أما فيما يخصّ بحثنا الموسوم بـ "التناقض في آراء أبي حيان الأندلسي النحوية"، فقد توقفنا فيه على بعض آرائه التي ذكرها في كتبه "البحر المحيط" وارتشاف الضرب والتنزيل والتكميل" التي احتوت على الكثير من المسائل النحوية والتي عدّت موضع سجال بين النحويين، فجنده يرجح رأياً ويرد ويضعف آخر، ويضيف شرطاً على آخر، وتطلبت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين مسبقين بمقدمة وتمهيد تفقهما أهم النتائج، فخصصت المبحث الأول بمسائل الأسماء، والمبحث الثاني اختص بمسائل الأفعال والحروف، وكان سبب اختياري للموضوع هو للتمييز بين أنواع التناقض النحوي وأسبابه، وهذا ما سنبينه في التمهيد.

وأما منهجي في البحث، فقد ذكرت فيه الخلاف النحوي في كل مسألة من مسائل المبحث، ثم ذكرت الرأي الراجح للأندلسي، ومن ثم نقضه لهذا الرأي، واقتصرت على المسائل التي ورد فيها التناقض دون غيرها، واستعنت بأمات الكتب النحوية التي رجع إليها الأندلسي، وعمدت إلى نقل النصوص دون تصرف؛ لإثبات حقيقة ما ورد في تناقضه.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في إظهار التناقض النحوي بشكل عام، والفردى بشكل خاص للدراسات البحثية، إذ اكتفى بعض الباحثين بالإشارة إليه فقط دون الخوض في تفصيلاته؛ لا سيما تناقضات أبي حيان الأندلسي.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى بيان ظاهرة التناقض النحوي وأنواعه، وأسبابه، فضلاً عن ذلك فإن التداول في الآراء المتناقضة ينمي قدرة الباحث للاطلاع على المزيد من الخلافات التي تكون في موضوعات متنوعة في المصادر التي تحمل في طياتها ظواهر أخرى منها الراجح والمرجوح، والغلو، وغيرها من الظواهر التي تشد الباحث لدراستها في كتب القدامى، لا سيما إذا كان استشهاد تلك الدراسة بالقرآن الكريم.

التمهيد:

التناقض لغة: نقض: "نقض البناء والحبل والعهد، والنقضة: ما نقض من حبل الشعر، والمنقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض معناه، والنقيضة في الشعر: ما ينقض به، والانتقاض: الانتكاث" [2].

ومما يُقال مجازاً: "فِي كَلَامِهِ تَنَاقُضٌ"، إِذَا نَاقَضَ قَوْلُهُ الثَّانِي الْأَوَّلَ، وَذَا نَقِضُ ذَا، إِذَا كَانَ مُنَاقِضَهُ، وَتَنَاقُضَ الشَّاعِرِ أَنْ نَنَقُضَ عَلَيْهِ الثَّغَرَ، وَانْتَقَضَتِ الْأُمُورُ وَالْعُهُودُ، وَنَقَضَ فَلَانٌ وَتَرَهُ، إِذَا أَخَذَ ثَأْرَهُ". [3]
وَالْتَنَاقُضُ: خِلَافُ التَّوَافُقِ، كَمَا فِي الْعُبَابِ، وَهُوَ مُفَاعَلَةٌ مِنْ نَقَضَ الْبِنَاءِ، وَهُوَ هَدْمُهُ، وَيُرَادُ بِهِ الْمُرَاجَعَةُ وَالْمُرَاوَدَةُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ صَوْمِ النَّطُوعِ فَنَاقِضِي وَنَاقِضَتُهُ، وَنَاقِضُهُ مُنَاقِضَةٌ: خَالَفَهُ. [3]
اصطلاحاً:

التناقض: هو "اختلاف قضيتين بإيجاب وسلب بحيث يقتضي لذاته صدق أحدهما وكذب الأخرى، نحو زيد إنسان زيد غير إنسان وأصله قولهم تناقض الكلامان إذا تدافعا كأن كل واحد ينقض الآخر، وفي كلامه تناقض إذا كان بعضه يقتضي إبطال بعض". [4]

لقد كان للتناقض أثر كبير لإظهار الأوجه الإعرابية للمسألة الواحدة، وتظهر تناقضات العلماء بشكل واضح في بعض المسائل الخاصة بالعوامل، وفي بعض أصول النحو، والقواعد النحوية التي وضعوها وكانت مناقضاتهم على الوجه الآتي:

1. مناقضات جماعية بعد اتفاق جماعي: اتفق البصريون والكوفيون على أنه لا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال عوامل للأسماء، إلا أن كلا الطرفين قد ناقضوا آراءهم، ففيما يخص الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن "حتى" تنصب الفعل وتجر الاسم، وأوعزوا نصبها لما بعدها لسببين [5]:
- إما أن تكون بمعنى كي كقولك: "أطع الله حتى يدخلك الجنة" أي: كي يدخلك الجنة.
- أو تكون بمعنى "إلى أن" كقولك: "اذكر الله حتى تطلع الشمس" أي: إلى أن تطلع الشمس.
في حين رفض البصريون ذلك وقد أوعزوا السبب إلى أن "حتى" تجر الأسماء فقط مستدلين على ذلك بقوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) (سورة القدر: ٥)، إلا أنهم سرعان ما عارضوا أنفسهم برأيهم القائل: إن "كي" تنصب الفعل المضارع وتجر الاسم الذي بعدها بنفسها [6].
ورفض الكوفيون أن تكون "كي" حرف خفض بدليل دخول اللام عليها كقولك: "جئت لك لكي تفعل هذا" لأن اللام على أصلها حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض، وأما قول الشاعر مسلم بن معبد الوالبي [7]:

فلا والله ما يُلْفَى لما بي ولا للما بهم أبداً دواء.

يُعدُّ من الشواذ، والشاهد فيه: "ولا للما بهم: حيث كررت فيه اللام وهي حرف واحد، وهو على غاية الشذوذ والقلّة؛ لأن مثل ذلك إنما يسهل إذا كان على أكثر من حرف واحد" [8].

2. مناقضات فردية، فمنهم من يذكر رأياً خاصاً به ثم ينقضه في موضع آخر ومنهم الأخفش الذي ذكر عمل الحرف الأصلي دون غيره بقوله [9]: "وتزاد 'إن' مع 'ما'، يقولون: 'ما إن كان كذا وكذا' أي: 'ما كان كذا وكذا'، و: 'ما إن هذا زيد'، ولكنها تغير 'ما' فلا يُنصَبُ بها الخبر" مستشهداً بقول الشاعر لفروة بن مسيك [7].

وما إن طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَطَعْمَةُ آخِرِنَا

والبيت شاهد على أن "ما الحجازية" إذا زيد بعدها "إن" لا تعمل عمل ليس [10]، وقد خالف هذه القاعدة بعمل "أن" في قوله تعالى: (وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ) (سورة الأنفال: ٣٤)، فذكر إن "أن" هنا زائدة - والله أعلم - وقد عملت [9] مؤيداً رأيه بقول الشاعر الفرزدق [11]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غُطْفَانٌ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِلَّا لَامَتْ ذُؤُوحُ أَحْسَابِهَا عُمَرَا

والشاهد قوله "لا ذنوب لها على أن" لا هنا زائدة، مع أن النكرة بعدها مبنية معها على الفتح، [10]، والمعنى: لو لم تكن ذنوب لغطفان، أي: لو كانت غطفان غير مسيئة إلي، للام أشرافها عمر بن هبيرة في تعرضه إلي ومنعوه عني [7]، فنصب الفعلين على الرغم من زيادة أن، فكان للقياس عنده الأثر الواضح في هذه المسألة معتمداً على ما ورد من زيادة الباء، و"من" في قولهم "ليس زيد بقائم"، و"وتقول العرب: قد كان من حديث فحل عني حتى أذهب" يريدون: قد كان حديث [9].

٣. التناقض بين كتابين للنحوي نفسه وأكثر ما كان هذا عند أبي حيان والزمخشري، لاسيما في كتابيه "المفصل والكشاف"، ومنها مثلاً مناقضته في "مسألة النعت بالعلم"، فقال: "والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة، والعلم مثله في أنه لا يوصف به، ويوصف بثلاثة بالمعرف باللام وبالمضاف إلى المعرفة وبالمبهم. كقولك مررت بزيد الكريم ويزيد صاحب عمرو وصديقك وراكب الأدهم ويزيد هذا [12]، إلا أنه ناقض رأيه ورأي من تبعهم عند وقوفه عند قوله تعالى: (ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَانْصُرُونِ) (سورة الزمر: ٦)، فقال: "وبجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان. وربكم خبراً" [13]، ونلاحظ هنا أنه قد فصل بين التفسير والحكم الاعرابي، أما تناقض أبي حيان، فسنذكره باستعراض البحث

٤. ومنهم من يكون مؤيداً لرأي اتفق عليه بعض العلماء، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين ثم يذهب إلى رأي معارض لهم، ومنهم أبو البركات الأنباري، فقد وقع تناقضه في الحكم النحوي فقد أيد رأي الكوفيين أن "لولا" ترفع ما بعدها من الأسماء نحو "لولا زيد لأكرمك"، والتقدير لو لم يمنني زيد من إكرامك لأكرمك وعللوا ذلك بأنها نائب عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، فحذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا "لا" على "لو" فصار بمنزلة حرف واحد [6]، مستشهداً بقول الشاعر المرداس بن عباس [7]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

والشاهد: "أما أنت ذا نفر"، حيث حذف كان وعوض عنها بـ"ما" الزائدة، وأبقى اسمها أنت وخبرها ذا [10]، وعند البصريين إن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء.

وفي كتاب آخر له أعرب الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ في قوله تعالى: (فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (سورة البقرة ٦٤)، "فَضْلُ اللَّهِ مرفوع بالابتداء على رأي البصريين وخبره محذوف أي موجود أو كائن ولا يجوز إظهاره لطول الكلام بجواب لولا" [14].

المبحث الأول/مسائل خاصة بالأسماء

١. تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ مفرداً أو جملة: اختلف النحويون في تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مفرداً أو جملة ذهب الكوفيون إلى المنع وحجتهم أن ذلك يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه، في حين ذهب البصريون إلى الجواز، معللين ذلك بكثرة ورود في كلام العرب وأشعارهم، [6]، محتجين ببعض الأمثال والأبيات الشعرية منها قول الشاعر [15]:

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرُ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي فُمَاح .

والشاهد: " فتى ما، ابن الأعْر تقدم فيها الخبر "فتى" على المبتدأ "ابن الأعْر" ولا يصح جعل "فتى" مبتدأ، لأنه نكرة، وابن الأعْر معرفة، وأصل الكلام: ابن الأعْر فتى ما إذا شتونا [10].

ومما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (سورة البقرة: ٢٨٣)، فذكر الجمهور في إعراب "قَلْبُهُ" عدة أوجه [16]:

الأول: مبتدأ مؤخر و"آثم" خبر مقدم ولم يتقبل الكوفيون هذا الرأي، الثاني: أن يكون "قَلْبُهُ" فاعل لاسم الفاعل "آثم"، الثالث: بدلٌ من آثم، أو أن قَلْبُهُ بدلٌ من الضمير في آثم.

بينما ذكر أبو حيان رأي الكوفيين مستندا إلى ما ذكره الزمخشري بقوله: "وَجَوَزَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ آثَمٌ، خَبَرًا مُقَدِّمًا، وَقَلْبُهُ، مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ: إِنَّ، وَهَذَا الْوَجْهُ لَا يُجِيزُهُ الْكُوفِيُّونَ" [17]، وموضع التناقض ذكره في كتاب آخر بقوله: "والوصف المغني هو اسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما من الأسماء المشتقة التي لها عمل، وهذا الوصف يرفع الظاهر، والضمير المنفصل، نحو: أقائم أنتما، وأقائم أنتم، خلافاً للكوفيين، في منع رفعه المضمر المنفصل، فإذا قلت: أقائم أنت، جعلوا "قائماً" خبراً مقدماً، وأنت مبتدأ والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون "أنت" فاعلاً بقائم" [18].

٢. تقديم معمول الموصول غير المحض على الموصول: اختلف النحويون في تقديم الموصول غير المحض على الموصول في قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ وَالأَقْرَبِينَ بِالمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) (سورة البقرة: ١٨٠).

ذهب الأخفش إلى جواز التقديم وذلك بقوله: "قَالِ الْوَصِيَّةُ عَلَى الاستئناف، كأنه {إِنْ تَرَكَ خَيْرًا} فَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالأَقْرَبِينَ بِالمَعْرُوفِ حَقًّا" [9]. ومعنى كلامه إن له في هذه المسألة جوابين الأول: "التقدير فالوصية، ثم حذفت الفاء... والثاني: "أن الماضي يجوز أن يكون جوابه قبله وبعده، فيكون التقدير الوصية للوالدين والأقربين إن ترك خيراً، فإن قدرت الفاء فالوصية رفع بالابتداء، وإن لم تقدر الفاء جاز أن ترفعها بالابتداء، وأن ترفعها على ما لم يسم فاعله، أي كتب عليكم الوصية" [19].

ويذكر ابن عاشور رأيه عند وقوفه على هذه الآية بقوله: "والتعريف في الوصية تعريف الجنس أي كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَكُمْ بِالْوَصِيَّةِ لِلْأَقْرَبِينَ وَالأَقْرَبِينَ، فَقَوْلُهُ: لِلْأَقْرَبِينَ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَصِيَّةِ مَعْمُولٌ لَهُ لِأَنَّ اسْمَ الْمَصْدَرِ يَعْمَلُ عَمَلِ الْمَصْدَرِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهِ بِأَنَّ وَالْفِعْلَ، وَالْوَصِيَّةَ مَرْفُوعَةً نَائِبَةً عَنِ الْفَاعِلِ لِفِعْلِ كُتِبَ، وَإِذَا ظُرِفَ" [20].

وممن تبع الجمهور في رأيهم السمين الحلبي فـ"إذا" عنده ليست شرطية، بل ظرفية محضة؛ لذا فالعامل فيها هو "كُتِبَ" فالمعنى "كُتِبَ عليكم الوصية وقتَ حضورِ الموتِ" ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيه لفظَ "الوصية" لأنها مصدرٌ، ومعمولُ المصدرِ لا يتقدّم عليه [21].

ويوافق المرادي رأيه لرأي الأخفش، وذلك في أثناء حديثه عن أنواع "أل"، فيقول: "الموصولة وهي الداخلة على الصفات، نحو: الضارب، والمضروب، وفيها ثلاثة أقوال: الأول أنها حرف تعريف، لا موصولة، وهو مذهب الأخفش، والثاني أنها حرف موصول، لا اسم موصول، وهو مذهب المازني، والثالث أنها اسم موصول" [22].

والذي يقصده الأخفش هنا هي "أل" التعريفية؛ لأنها دخلت على اسمي الفاعل والمفعول، فهي ليست موصولة.

ورد ابن هشام هذا الرأي بقوله: "وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقدّم معموله" [23].

كما رده في قوله تعالى: (وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ) (سورة الطور: ٦)، فيقول: "وجه الاستشهاد: مجيء "أل" موصولا اسميا؛ لدخولها على اسم المفعول، وهو صفة صريحة" [24]، و"حضور الموت حضور أسبابه وأماراته وظهور علاماته من العلل والأمراض المخوفة، وليس المراد منه معاينة الموت، لأنه في ذلك الوقت يعجز عن الإيضاء" [25].

ورفض مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ) أن يكون العامل في إذا "كُتِبَ" إذا "بل العامل في إذا" الشهادة مستبعد أن يكون العامل الوصية وذلك بقوله: "العامل في إذا شهادة ولا تعمل فيها الوصية لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وأيضا فإن الوصية مصدر فلا يقدم ما عمل فيه عليه" [26].

ورجح ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ) وجهاً واحداً بقوله "ويتجه في إعراب هذه الآية أن يكون "كُتِبَ" هو العامل في إذا والمعنى توجه إيجاب الله عليكم ومقتضى كتابه إذا حضر، فعبّر عن توجه الإيجاب بكُتِبَ لينتظم إلى هذا المعنى أنه مكتوب في الأزل، والوصية مفعول لم يسم فاعله بـ "كُتِبَ" وجواب الشرطين إذا وإن مقدر، يدل عليه ما تقدم من قوله كُتِبَ عَلَيْكُمْ" [27].

وجوز العكبري (ت: ٦١٦هـ) الوجهين ونفى أن تكون "الوصية" عاملاً بقوله: "العامل في إذا كُتِبَ والمراد بحضور الموت حضور أسبابه ومقدماته وذلك هو الوقت الذي فرضت الوصية فيه، وليس المراد بالكُتِبَ حقيقة الخط في اللوح بل هو كقوله "كُتِبَ عليكم القصاص في القتلى" ونحوه، ويجوز أن يكون العامل في إذا معنى الإيضاء وقد دل عليه قوله الوصية، ولا يجوز أن يكون العامل فيه لفظ الوصية المذكورة في الآية؛ لأنها مصدر، والمصدر لا يتقدم عليه معموله" [16]، وعلى تجويز الثاني له يكون المعنى: كتب عليكم الإيضاء إذا.

ورجح أبو حيان رأي الأخفش بقوله: "ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يكون إذا معمولاً للوصية لأنها مصدر وموصول، ولا يتقدم معمول الموصول عليه" [17]، ويتعارض هذا مع ما ذكره بقوله: "ومن المختلف فيه "أل" في نحو: الضارب والمضروب، فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف، وليست موصولة، وعنده أن اسم الفاعل، واسم

المفعول إذا دخل (أل) لا يعملان، فإن وجد منصوب بعدهما، فعلى التشبيه بالمفعول به ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة [18].

٣. مسألة: إظهار الفاعل بعد الضمير المتصل: ومن مناقضاته أيضا هذه المسألة وهي لغة أزد إذ وصفها بالرداءة، ومخالفة لما جاء من أقوال العرب، ولا ينبغي أن يخرج عليها لقلتها [17]، ومنها ما ورد في قوله تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ) (سورة المائدة ٧١).

أوجز العكبري (ت ٦١٦هـ) آراء النحويين في هذه المسألة بقوله: "كثير منهم: هو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: العمى والصم كثير، وقيل: هو بدل من ضمير الفاعل في صموا، وقيل: هو مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه؛ أي: كثير منهم عموا، وهو ضعيف؛ لأن الفعل قد وقع في موضعه، فلا ينوي به غيره، وقيل: الواو علامة جمع لا اسم، وكثير فاعل صموا" [16].

إلا أننا نجد إن أبا حيان ذكر أن "الواو علامة للجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث، ولما ينبغي ذلك لقلّة هذه اللغة" [17].

وفي موضع آخر يقول: "والصحيح أنها لغة حسنة، وهي من لغة أزد شنوءة وخارج عليه قوله ثم عموا وصموا كثير منهم" [17]، مستشهدا على هذه اللغة بقول الشاعر أحيحة بن الجلاح الأوسي [28][29].

يَلُومُونَنِي فِي اسْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي وَكُلِّهِمْ الْيَوْمُ،

ويعده النحويون شاهدا على هذه اللغة [10].

٤. إضافة المصدر إلى الفاعل: لم يختلف النحويون في إضافة المصدر إلى الفاعل، ولا في إضافة المصدر إلى المفعول، لكنهم اختلفوا في أيهم أكثر ورودا في كلام العرب والقرآن الكريم، فرجح ابن جني إضافة المصدر إلى الفاعل أكثر بقوله: "لا يضاف ضارب إلى فاعله؛ لأنك لا تضيفه إليه مضمرا، فكذلك لا تضيفه إليه مظهرا، قال: وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مضمرا" [30]، وقد بنى رأيه على أن المضمر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر، وهذا هو الراجح، ومن المحدثين من أيد رأي أبي الفتح، ومنهم استأذ عبد الخالق، فقام بإحصاء الإضافة وتبين له أن إضافة المصدر إلى الفاعل تزيد عن ضعف إضافته إلى المفعول" [31]، ومثال إضافة المصدر إلى فاعله قول الشاعر [30] [7]:

فَرَجَّجَتْهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

ان المصدر "القلوص" هنا مضافا إلى فاعله "أبي مزادة"، ويبدو أن إضافة المصدر إلى فاعله دون المفعول هي الأقوى عند الكوفيين [10].

ومنها قول الشاعر [32]:

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَاقَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ.

فـ"سوق مصدر مضاف، والأجادل مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والبغاث مفعوله، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: سوق الأجادل البغاث" [33] [10].

ومنها قوله تعالى: (تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) (سورة يس: ٥) "العزیز" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله [34]، ومما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ) (سورة هود: ١٠٢)، فـ: "إذا أخذ" : ظرف، والعامل فيه "أخذ ربك"، فالمصدر مضاف للفاعل [16]، وقوله: (كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ) (سورة القمر: ٤٢)

ومن أمثلة إضافة المصدر إلى مفعوله قول الشاعر [7]:

أَفْنَى تِلْدَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

في "قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ"، إذ أضاف المصدر "قَرَعُ" إلى مفعوله "القَوَاقِيزِ"، ثم أتى بفاعله "أَفْوَاهُ" [35]. ولأبي حيان في هذه المسألة تعارض في رأيه، عندما وقف على قوله تعالى: (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ) (سورة السجدة: ٧)، إذ ذكر أن "إضافة المصدر إلى الفاعل، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول، وبأنه أبلغ في الامتتان، إن {أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ} أبلغ من: أحسن خلق كل شيء؛ لأنه قد يحسن الخلق، وهو المجاز له، ولا يكون الشيء في نفسه حسناً، فإذا قال: أحسن كل شيء، اقتضى أن كل شيء خلقه حسن، بمعنى: أنه وضع كل شيء في موضعه" [17]، وهذا نص مقتبس من شرح الصفار لكتاب سيبويه في باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه [36].

ونجده في موضع آخر يذكر "أن إضافة المصدر إلى المفعول وهو الكثير في القرآن" [17]، مستشهدا ببعض الآيات منها قوله تعالى: (وَلِقَاءَ الْآخِرَةِ فَأُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ) (سورة الروم: ١٦)، وإضافة لقاء إلى الآخرة إضافة المصدر إلى المفعول أي ولقائهم الآخرة [17].

ومن أمثلة اضافته للمفعول قوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ) (سورة الأنبياء: ٧٣)، إذ إن المصدر هنا متعدد، وقد أضيف إلى مفعوله [37].

٥. مسألة مجيء الحال من الفعل الماضي دون اقترانه بـ"قد": ذهب الأخفش إلى تجويز وقوع الماضي حالا دون تأويل "قد" [9]، وأيد صحته أبو حيان؛ معللا ذلك بكثرته على لسان العرب، وبعده عن التأويل [17] [38]. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (أَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (سورة النساء: ٩٠)، وقد يخلو الماضي منها كقوله تعالى: (هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا) (سورة يوسف: ٦٥)، "والصحيح جواز ذلك بغير "واو"، ولا "قد" لكثرة ما ورد من ذلك" [18].

إلا أنه سرعان ما ناقض رأيه هذا في قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) (سورة البقرة: ٢٨)؛ فقال "وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ عَلَىٰ إِضْمَارٍ قَدْ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ، أَيْ وَقَدْ كُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ، وَالْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ عِنْدَنَا فِعْلِيَّةٌ، وَأَمَّا أَنْ تَتَكَلَّفَ وَنَجْعَلَ تِلْكَ الْجُمْلَةَ اسْمِيَّةً حَتَّى نَفِرَ مِنْ إِضْمَارٍ قَدْ، فَلَا نَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ" [17].

و ذهب الفراء إلى أن: "المعنى- والله أعلم- وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام" [39]، ومعناها عند الزجاج "أو جاءوكم قد حصرت صدورهم، لأن حصرت لا يكون حالا إلا بقد" [40].

٦. مسألة تعدد الأوجه الإعرابية في المسألة الواحدة: الموضع الأول: "سراً وَعَلَانِيَةً" في قوله تعالى: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (سورة البقرة: ٢٧٤)

- فعل نصب سرّاً وعَلَانِيَةً على أَنَّهُمَا [17] [18]:
- مَصْدَرَانِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَي: مُسْرِرِينَ وَمُعْلِنِينَ.
 - حَالَانِ مِنْ ضَمِيرِ الْإِنْفَاقِ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيئِيَّةٍ.
 - نَعْتَانِ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَي: إِنْفَاقًا سِرًّا، على مشهور الإعراب فِي: قُمْتُ طَوِيلًا، أَي قِيَامًا طَوِيلًا، ونلاحظ هنا أن الأندلسي يرجع النعت للمصدر المحذوف.
- الموضع الثاني:** إعراب " قَلِيلًا " في قوله تعالى: (فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (سورة البقرة: ٨٨)، ويعمل نصبها على أَنَّهَا:
- نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي فَايْمَانًا قَلِيلًا يُؤْمِنُونَ
 - حَالٌ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيئِيَّةٍ،، التَّقْدِيرُ: فَيُؤْمِنُونَهُ، أَي الْإِيْمَانِ فِي حَالِ قَلَّتِهِ .
 - نَعْتٌ لَزَمَانٍ مَحْذُوفٍ، أَي فَرَمَانًا قَلِيلًا يُؤْمِنُونَ.
- وَالْأَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي كُلُّهَا هُوَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: فَايْمَانًا قَلِيلًا يُؤْمِنُونَ، لَأَنَّ دَلَالَةَ الْفِعْلِ عَلَى مَصْدَرِهِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ وَعَلَى الْهَيْئَةِ وَعَلَى الْمَفْعُولِ وَعَلَى الْفَاعِلِ [17]، ونلاحظ هنا أن أبا حيان يرجع النعت للمصدر المحذوف.
- الموضع الثالث:** إعراب "رَغَدًا" في قوله تعالى: (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا) (سورة البقرة: ٣٥)، ويعمل نصبها على انه [17]:
- نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَكَلًا رَغَدًا، وقد رده أبو حيان بأنه فيه نظر؛ لأنه مخالف لرأي سببويه؛ لأن ما جاء من هذا النوع جعله منصوباً على الحال من الضمير العائد على المَصْدَرِ الدَّالِّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ.
 - مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ كَيْسَانَ، ورده أبو حيان بأنه فيه نظر؛ لأنه مقصورٌ عَلَى السَّمَاعِ بحسب رأيه [17]، وفي هذا الموضع خالف ما ذكره في الموضع الأول والثاني، ونحن نعلم إن المرجوح ما نزلت كفة ميزانه، ويقابله الراجح وهو الغالب والمفضل، فكيف أخذ أبو حيان بالمرجوح دون الراجح؟.

المبحث الثاني/مسائل خاصة بالأفعال والحروف

أ. مسائل خاصة بالأفعال:

1. مسألة وقوع **إِذْ** مفعولاً به: اختلف النحويون في إعراب " إِذْ"، فمنهم من جعل لها عاملاً وهو "اذكر" وهو ما ذهب إليه بعض البصريين، فقد جوز الأخفش والزجاج، وقوعها مفعولاً به [29]، في قوله تعالى: (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ) (سورة الأعراف: ٨٦)، ومنع الجمهور ذلك [41]، وتبعهم السمين الحلبي (ت ٧٥٦) معللاً ذلك بأنه "لَا يَتَصَرَّفُ فَلَا يَقَعُ مَفْعُولًا" [21].
- ويرى الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أن يكون هناك فعلاً مقدراً وهو "اذكر" [13]، وأيده ابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) [42]، معللاً ذلك بأن العامل ظهر في قوله تعالى: (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ) (سورة الأعراف: ٨٦)، والرأي نفسه عند العكبري (ت ٦١٦هـ) في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) (سورة البقرة: ٣٠)،

- فـ" إذ " هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ لِفَعْلٍ، تَقْدِيرُهُ "وَأَذْكُرُ إِذْ قَالَ" [16]، وَأَيَّدَهُمُ مِنَ الْمَجْدِدِينَ ابْنُ مَالِكٍ، وَابْنُ هِشَامٍ، [43]
- [44]، مُسْتَدْلِينَ عَلَى ذَلِكَ بِكَثْرَةِ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ .
- وَمِنَ الْمَعْرَبِينَ مَنْ يَعْرِبُهَا ظَرْفًا لـ " اذكر " ويرد عليهم ابن هشام بأنه " وهم فَاحِشٌ لِقُتْضَائِهِ حِينَئِذٍ الْأَمْرُ بِالذِّكْرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْإِسْتِقْبَالِ وَذَلِكَ الْوَقْتُ قَدْ مَضَى قَبْلَ تَعَلُّقِ الْخُطَابِ بِالْمُكَلِّفِينَ مِنْهُ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ ذِكْرُ الْوَقْتِ نَفْسَهُ لَا الذِّكْرَ فِيهِ" [44].
- وَكَتَفَى بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، وَمِنْهُمْ مُحِبِّي الدِّينِ الدَّرَوِيْشِ بِأَنَّ لَهَا وَجْهَيْنِ هُمَا [45]:
- {وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ} إِذْ ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَنِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ، أَي: وَاذْكُرُوا شَاكِرِينَ وَقْتَ كَوْنِكُمْ قَلِيلًا عَدَدَكُمْ.
 - وَيجوزُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مُحذُوفًا، فَيَكُونُ الظَّرْفُ مَعْمُولًا لِذَلِكَ الْمُحْذُوفِ، أَي: وَاذْكُرُوا نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ
- وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ} (سورة الأعراف: ٦٩)، إِذْ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانِ الْمَعْنَى الْمَقْدَرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ: "أَيِ اذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَقْتَ كَذَا، وَالْعَامِلُ فِي "إِذْ" مَا تَضَمَّنَهُ النِّعْمُ مِنَ الْفِعْلِ" [17]، كَذَلِكَ صَنَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ} [17]، وَاسْتَحْسَنَ تَقْدِيرَ ابْنِ عَطِيَّةٍ: اذْكُرُوا حَالَكُمْ الْكَائِنَةَ أَوْ الثَّابِتَةَ إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ [17] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ} (سورة الأنفال: ٢٦).
- إِلَّا أَنَّهُ سَرَعَانَ مَا اخْتَلَفَ رَأْيُهُ وَاسْتَحْسَنَ أَنْ يَقْدَرَ عَامِلُ "إِذْ" اذْكُرْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ إِذْ يَنْتَقِي الْمُنْتَقِيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ}، إِذْ قَالَ: "وَالْعَامِلُ فِي إِذْ أَقْرَبُ، وَقِيلَ: اذْكُرْ، قِيلَ: وَيَحْسَنُ تَقْدِيرُ اذْكُرْ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ خَبْرًا مُجَرَّدًا بِالْخُلُقِ وَالْعِلْمِ بِخَطَرَاتِ النَّفْسِ" [17].
- وَيُثِيرُ الْأُسْتَاذُ عَبْدِ الْخَالِقِ الْإِسْتِغْرَابَ مِنْ اسْتِحْسَانِهِ لِهَذَا بِقَوْلِهِ: "وَأَعْجَبَ لِأَبِي حَيَّانٍ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَجَازَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ "إِذْ" اذْكُرْ،... مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا اعْتِرَاضٍ، بَلْ ذَكَرَ مَا يَحْسَنُ تَقْدِيرَ اذْكُرْ" [31].
2. مَسْأَلَةٌ تَأْوِيلِ الْفِعْلِ الْمَثْبُوتِ بِفِعْلِ مَنْفِيٍّ: ذَكَرَ الزَّجَاجُ (ت ٣١١هـ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ وَقُوفِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَتَأْتَنَّيَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ} (سورة يوسف: ٦٦)، أَنْ "إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ"، فَمَوْضِعُ أَنْ نَصَبَ، وَالْمَعْنَى لَتَأْتَنَّيَ بِهِ إِلَّا لِإِحَاطَةٍ بِكُمْ، أَيِ لَا لِمَتَمَتَّعُوا مِنَ الْإِثْنَانِ بِهِ إِلَّا لِهَذَا، وَهَذَا يُسَمَّى مَفْعُولًا لَهُ" [40].
- وَجَوَزَ الْعَكْبَرِيُّ الْوَجْهَيْنِ يَرَى أَنْ (إِلَّا أَنْ يُحَاطَ): "هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجِنْسِ؛ وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَتَأْتَنَّيَ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِي حَالِ الْإِحَاطَةِ بِكُمْ" [16].
- أَكَّدَ الزَّمَخْشَرِيُّ (١١٤٣هـ) تَأْوِيلَ الْفِعْلِ الْمَثْبُوتِ بِفِعْلِ مَنْفِيٍّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَلَمْ يَجُوزْ فِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ وَالْمَعْنَى: "لَا تَمْتَنِعُونَ مِنْهُ لَعَلَّةٌ مِنَ الْعَلَلِ إِلَّا لَعَلَّةٌ وَاحِدَةٌ: وَهِيَ أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ أَعْمِ الْعَامِ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ أَعْمِ الْعَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّفْيِ وَحْدَهُ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِالنَّفْيِ" [13].
- بَيْنَمَا حَاوَلَ أَبُو حَيَّانٍ أَنْ يَنَاقِضَ الزَّمَخْشَرِيَّ، فَأَوْجَدَ تَخْرِيجًا آخَرَ لِهَذِهِ الْآيَةِ، إِذْ إِنَّهُ جَعَلَ الْمَصْدَرَ الْمُؤُولَ مِنْ أَنْ وَالْفِعْلَ "أَنْ يُحَاطَ" مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ لِلْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ، وَأَوْعَزَ هَذَا الرَّأْيَ لِابْنِ

جني بقوله: "فَعَلَى مَا أَجَازَهُ ابْنُ جَنِّي يَجُوزُ أَنْ تَخْرُجَ الْآيَةُ وَيَبْقَى لِتَأْتَنِّي بِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْإِثْبَاتِ، وَلَا يَقْدَرُ فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ" [17].

ويرده لرأي الزمخشري هذا، نجد إنه قد ناقض نفسه في المسألة نفسها ففي قوله تعالى: "(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا)" (سورة النساء: ٩٢)

وإن "أَنْ يَصَدَّقُوا" عند الزمخشري لها تخريجان [13]:

الأول: أجاز هنا إعراب المصدر المؤول "أَنْ يَصَدَّقُوا" ظرف زمان.

الثاني: جوز أن يكون "أَنْ يَصَدَّقُوا" حالا من أهله بمعنى إلا متصدقين من قوم عدو لكم.

ويخطئه أبو حيان بقوله: "وَكَلَّا التَّخْرِيجِينَ خَطَأً، أَمَا جَعَلَ أَنْ وَمَا بَعْدَهَا ظَرْفًا فَلَا يَجُوزُ، نَصَّ النُّحَوِيُّونَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَمَنْعُوا أَنْ تَقُولَ: أَجَبْتُكَ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكَ، يَرِيدُ وَقْتُ صِيَاحِ الدِّيكَ، وَأَمَا أَنْ يَنْسَبَكَ مِنْهَا مَصْدَرٌ فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، فَنَصُّوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ" [17]، وهو بهذا يكون قد خطأ نفسه؛ لأنه قد تبنى هذا الرأي في الآية السابقة.

ويتعجب الاستاذ عبد الخالق عزيمة من هذا التناقض في الرأي، ويوجه سؤالاً إلى أبي حيان: "إن الاستثناء مفرغ على التخريجين، مفرغ من أعم العلل أو مفرغ من أعم الأزمنة، فلماذا يبقى الفعل {لتأتني} على إثباته إن جعل المصدر المؤول ظرف زمان، ويؤول بالنفي إن جعل المصدر مفعولاً لأجله؟" [31].

- مسائل خاصة بالأدوات:

١. مسألة إن و"ما" الحجازية سواء في العمل: اختلف النحويون في إعمال "إن" المخففة عمل "ما" الحجازية، فذهب المبرد (ت ٢٨٥هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أنها تعمل عمل "ما" [46] [47]، وذهب آخرون إلى المنع، وهناك من قال بإعمالها بشروط منها [24] [48]:
- أن يكون اسمها المقدم وخبرها المؤخر، فإن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها، فلا يصح أن تقول إن قائماً زيد.
- إذا انتقض نفيها بـ "إلا" بطل عملها نحو: إن أنت إلا رجل كريم.
- أن يكون معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: إن أنت آخذاً إلا بيد البائسين، فهنا لم يضر انتقاض النفي بمعمول الخبر.
- إلا أنهم اختلفوا في عملها في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّكُمْ صَادِقِينَ) (سورة الأعراف: ١٩٤)، فقرأ سعيد بن جبير بخفيف "إن" "عباداً" بالنصب على أن "إن" نافية رفعت "الذين" ونصب "عباداً أَمْثَلُكُمْ" خبراً ونعتاً [35].

ومن ذلك قول الشاعر [7] [8] [29]:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمَجَانِينِ

والمعنى: يقول: إنه لضعفه لا يستطيع التأثير إلا على ضعاف العقول [35]، وقول الشاعر [8] [22] [29]:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

والمعنى ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته، وإنما يكون ميتاً عندما يموت ظلماً دون أن يقتص من ظالمه [10]، الشاهد: "إن المرء ميتاً"، حيث أعمل "إن" النافية عمل "ما" الحجازية [29] [35].

ومما يدل على مجيء "ان" بمعنى "ما" قوله تعالى: {إن كنتم مؤمنين} أن "إن" هنا نافية بمعنى ما، والمعنى: ما كنتم مؤمنين لمنافاة ما صدر منكم الإيمان [21].

وقرأ سعيد بن جبيرة: "إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم" بتخفيف "إن" وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب "عباداً" بالتثنية، "أمثالكم" بالنصب، والمعنى: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، أي هي حجارة وخشب، فأنتم تعبدون ما أنتم أشرف منه [19].

واعترض النحاس على هذه القراءة قائلاً: "وإن ها هنا بمعنى ما والمعنى ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم أي هم الأصنام والقراءة الأولى أكثر وأعرف والسواد عليها" [49]، وفي اعراب القرآن قال: "وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات إحداها أنها مخالفة للسواد، والثانية أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: إن زيد منطلق لأن عمل "ما" ضعيف و(إن) بمعناها فهي أضعف منها، والجهة الثالثة أن الكسائي زعم أن "إن" لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى "ما" إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال جل وعز: إن الكافرون إلا في غرور" [50].

ورد أبو حيان كلامه هذا؛ لأن الذي قراءها صحابي جليل، معللاً أن لها وجه في العربية، ولا يقدح بالجهات الثلاثة التي ذكرها في قراءته، وفيما يخص مخالفتها للسواد، فلعل ابن جبيرة كتب المنسوب على لغة ربعية في الوقف، وأوعز ماحكي عن سيبويه إلى اختلاف فهم النحويين لكلامه عن "إن"، وما نقل عن الكسائي أيضاً أنه قال بعملها، دون شرط الإيجاب [17][47]. وكان رأي أبي حيان هو أن "إن" هي المخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة، ونصب خبرها على لغة من ينصب أخبار إن أخواتها، أو على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم" [17].

وجاء برأي آخر مغاير لما ذكره نافعاً فيه عمل "إن" النافية عمل "ما" الحجازية، وإن ما ذكر عن سيبويه في هذه المسألة هو منسوب إليه، جاعلاً من البيت الذي استشهد به لإثبات ذلك من النوادر، بقوله: "وإذا كانت إن نافية، فدخلت على المبتدأ والخبر، لم يعمل عمل ما الحجازية، وقد أجاز ذلك بعضهم، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيرها، والصحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر ... وقد نسب السهيلي وغيره إلى سيبويه جواز إعمالها إعمال ما، وليس في كتابه نص على ذلك" [17].

٢. مسألة مجيء الكاف دالة على التعليل: اختلف النحويون في مجيء الكاف في (كما)، فذهب الأخفش (ت ٢١٥ هـ) إلى أن الكاف تفيد التعليل كما في قوله تعالى: (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ) (سورة البقرة: ١٩٨)، وذكر النحاس أن الكاف هنا "في موضع نصب أي ذكرنا مثل هدايته إياكم أي جزاء على هدايته إياكم" [50].

وللعكبري فيها رأيان هما: أن "الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل تقديره: فأذكروه مشبهين لكم حين هداكم" [16]، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان [17]، على الرغم من ترجيحه

في آية أخرى بأنها للتعليل منها ما ورد في قوله تعالى: (فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ) (سورة البقرة: ٢٣٩)

فيقول: " وَقَدْ تَكُونُ الْكَافُ لِلتَّعْلِيلِ، أَيُ: فَاذْكُرُوا اللَّهَ لِجَلِّ تَعْلِيمِهِ إِيَّاكُمْ أَيُ: يَكُونُ الْحَامِلُ لَكُمْ عَلَى ذِكْرِهِ وَشُكْرِهِ وَعِبَادَتِهِ تَعْلِيمُهُ إِيَّاكُمْ، لِأَنَّهُ لَا مَنَحَةَ أَعْظَمَ مِنْ مَنَحَةِ الْعِلْمِ [17]، وهنا يبدو التعارض واضحاً عند أبي حيان في هذا الرأي.

وعند ابن عاشور (٥١٣٩٣ هـ) " تَشْبِيهُ لِلذِّكْرِ بِالْهُدَى وَ"مَا" مَصْدَرِيَّةٌ، وَمَعْنَى التَّشْبِيهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُشَابَهَةِ فِي التَّسَاوِي؛ أَيُ: اذْكُرُوهُ ذِكْرًا مُسَاوِيًا لِهِدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ فَيُفِيدُ مَعْنَى الْمَجَازَةِ وَالْمُكَافَاةِ [20].

وعند محيي الدين الدرويش في إعرابه حرف جر: " كَمَا هَذَا كَمُ الْكَافِ حَرْفُ جَرٍّ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ، وَهِيَ مَعَ مَجْرُورِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ أَوْ حَالٌ، أَيُ: اذْكُرُوهُ ذِكْرًا حَسَنًا [45].

٣. مسألة مجيء كاد زائدة: لقد اختلف النحويون في مجيء " كاد " زائدة، فقال الكوفيون وبعض البصريين بزيادتها واستشهدوا بقوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) (سورة النور: ٤٠)، ذهب الفراء (ت ٢٠٧ هـ) إلى زيادتها بقوله: " فهذا عندنا - والله أعلم - أنه لا يراها، وقد قال ذلك بعض الفقهاء لأنها لا ترى فيما هو دون هذا من الظلمات، وكيف بظلمات قد وصفت بأشد الوصف [39].

وتابعه الأخفش (ت ٢١٥ هـ) في الرأي، فذهب إلى زيادتها في هذه الآية بقوله: " حمل على المعنى وذلك إنه لا يراها وذلك أنك إذا قلت: " كاد يفعل إنما، تعني قارب الفعل ولم يفعل فإذا قلت لم يكد يفعل كان المعنى أنه لم يقارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام [9].

وهذا ما ذهب إليه المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، فيذكر أن المعنى " لم يرها، ولم يكد، أي: لم يذن من رؤيتها [46]، مؤيداً زيادتها بقوله تعالى: " (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ) (سورة التوبة: ١١٧)، واستثنى من ذلك ما جاء ضرورة - بحسب رأيه - مستشهداً بقول الشاعر [8]:

رَبْعَ عَفَاهِ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاثْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

والشاهد قوله: أَنْ يَمْصَحَا حيث افترن المضارع الواقع خبراً لكاد بأن المصدرية، ومذهب سيبويه أن الأكثر بدون "أن" وأن ما جاء مقروناً بأن، ضرورة شعرية [10].

والأجدر بالمبرد هنا أن يذكر فيها الوجهين الزيادة وغير الزيادة لا أن يحملها على الضرورة، ويتناول أبو حيان هذه المسألة بقوله: " فَأَحْرَى أَنْ يُدْعَى زِيَادَتُهَا، وَهِيَ لَيْسَتْ عَامِلَةً وَلَا مَعْمُولَةً [17]، وعلى الرغم من عدم موافقته للكوفيين في تأثيرها للعامل وعملها، إلا أنه وافقهم على زيادتها، وفي المصدر نفسه نجد تناقضاً في رأيه بقوله: " وَقَوْلُ مَنْ اعْتَقَدَ زِيَادَةَ يَكْذِبُ أَوْ أَنَّهُ يَرَاهَا بَعْدَ عُسْرِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ [17]، وجاءت مناقضته أيضاً في كتاب آخر له بقوله: " ولا تزداد كاد خلافاً للأخفش [18].

٤. مسألة مجيء من زائدة: ذهب الكوفيون والأخفش إلى زيادتها دون قيد أو شرط، واحتجوا لزيادتها من كلام العرب والقرآن الكريم، بينما وضع بعض البصريين شروطاً لذلك منها: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أو اسم كان [51] [6].

ومن قال بزيادتها استشهد بقوله تعالى: (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (سورة الأنعام: ٥٩)، وقوله تعالى: (وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا) (سورة يونس: ٦١)، والشاهد (من قرآن)، فهي عند الكوفي زائدة، بقوله: "و(من قرآن): مفعول تتلوا، ومن زائدة" [16]، ومنها قوله تعالى: (وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ) (سورة يوسف: ٣٨) "من زائدة لأنها في حيز النفي، إذ المعنى: ما نشرك بالله شيئاً" [17]، ومما يؤكد رأي الكوفيين قول الشاعر [52]:

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَى وَلِيِّهَا لَمْ تَحْرَمْ

البيت شاهد على زيادة "من" وقد نكرت "قنص" دلالة على الصيد العظيم [10].

وقول الشاعر [32]:

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بَيِّنَ كَانَ مَوْعِدُهُ الْحَشْرُ.

الشاهد "من بين ليلة": (من) زائدة للتبيين والبيان: الفراق، و"من بين ساعة" مفعول لأرى؛ لأن: "من" زائدة، والمعنى: كنت أرى بين ساعة كالموت، يعني: افتراق ساعة من المحبوب كالموت [8].

أما سيبويه، فذهب إلى زيادتها بشرط ألا تخل بالمعنى قائلاً: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها تؤكد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد ولو أخرجت "من" كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(من)؛ لأن هذا موضع تبعية، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس" [53]، ينفي أبو حيان زيادة "من" ولم يجوز زيادتها عند وقوفه على قوله تعالى: (وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) (سورة النساء: ٣٢)، بقوله: "وَسَأَلَ يَقْتَضِي مَفْعُولَيْنِ، وَالثَّانِي لِقَوْلِهِ: وَأَسْأَلُوا اللَّهَ هُوَ قَوْلُهُ: مِنْ فَضْلِهِ، كَمَا نَقُولُ: أَطْعَمْتُ زَيْدًا مِنَ اللَّحْمِ، وَكَسَوْتُهُ مِنَ الْحَرِيرِ، وَالتَّقْدِيرُ: شَيْئًا مِنْ فَضْلِهِ، وَشَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ، وَشَيْئًا مِنَ الْحَرِيرِ" [17].

ويذهب الأخفش إلى زيادتها في قوله تعالى: {فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ} أي: فاستجاب: بأنني لا أضيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ، أدخل فيه "من" زائدة كما نقول قد كان من حديث "من" ها هنا لغو لأن حرف النفي قد دخل في قوله لا أضيعُ [9].

ويعترض أبو حيان على زيادتها إلا على مذهب الأخفش بقوله: "وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: مِنْ زَائِدَةٍ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ" [17].

وسرعان ما ناقض كلامه هذا بقوله: "وتأتي من زائدة، فعند الأخفش، والكسائي، وهشام يجوز أن تزداد في الواجب، وغير الواجب، ودخلة على المعرفة والنكرة، وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب" [18].

٥. مجيء الواو زائدة: وردت الواو زائدة عند بعض النحويين وبعضهم الآخر أصلية في مواضع عدة، فمن أجاز زيادتها الأخفش والكوفيون [9] [39]، ومن المجددين ابن مالك [43]، ومنع الجمهور ذلك [6].

لقد كانت حجة الكوفيين ومن تبعهم السماع من كلام العرب أولاً، والقرآن الكريم ثانياً، منها ما ورد في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) (سورة آل عمران: ١٥٢)،

وقوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ) (سورة هود: ٥٨).

ومما استشهدوا به أيضا من أقوال الشعراء منها قول الشاعر [54]:

مَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبَرٍ عَظْمَهُ حِفَاطًا وَيَنُوي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي .

والشاهد: أن الواو في قوله " وينوي " زائدة، لأن جملة ينوي حال من "من" والجملة المضارعة المثبتة أو المنفية بـ "لا" إذا وقعت حالا استغنت بالضمير عن الواو [10]، والشاهد الآخر قول الشاعر [55]:

فَإِذَا وَذَلِكَ، يَا كُبَيْشَةُ، لَمْ يَكُنْ إِنَّا كَلِمَةٌ حَالِمٌ بِخِيَالِ .

قال ابن مالك: ومثله قول أبي كبير: فإذا وذلك ليس إلا ذكره ... وإذا مضى شيء كأن لم يفعل قلت: وذكروا زيادة الواو في آيات، منها قوله تعالى: "حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها". وقوله " فلما أسلما وتله للجبين وناديناه "، قيل: واو وتله زائدة، وهو الجواب. وقيل: الزائدة واو وناديناه [22].

وذهب البصريون الى المنع وحجتهم في ذلك هي: " الواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجْزَى على أصله " [6] [22].

وفي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (سورة الحج: ٢٥).

ان الواو زائدة عند الكوفيين ويصدون خبر إن، ويعقب ابن عطية ان الواو هنا لا تكون زائدة؛ ومن قال بزيادتها ففيه افساد للمعنى؛ لأن الخبر عنده محذوف تقديره خسروا أو هلكوا [27].

ويبيد أبو حيان رأيه في هذه المسألة بقوله "وقيل: الواو في ويصدون زائدة وهو خبر إن تقديره إن الذين كفروا يصدون، ولا يجيز البصريون زيادة الواو وإنما هو قول كوفي مرغوب عنه" [17].

وفي قوله تعالى: (وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (سورة البقرة: ٥٣)، ففي هذه الآية ضعف أبو حيان رأي الكسائي الذي يقول بأن الواو مقحمة و "الفرقان" نعت للكتاب وجعل الواو عاطفة، وذلك من باب عطف الصفات بعضها على بعض [17]، ويستشهد بقول الشاعر [6] [7]:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَابْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثِ الْكِتَابَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ

استشهد به أبو حيان كدليل على تتابع الصفات لموصوف واحد، إلا أننا نجده قد ناقض رأيه الذي سبق، بقوله: "وقول من ذهب إلى أن الواو زائدة لحذفها هنا ضعيف" [17]، وهو بهذا قد ناقض رأيه السابق.

وعند وقوفه على قوله تعالى: (وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ) (سورة هود: ٦٦)، فقال: "قيل: الواو زائدة في وَمِنْ أي من خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ فيتعلق من بنجينا، وهذا لا يجوز عند البصريين، لأن الواو لا تزداد عندهم بل تتعلق من بمحذوف أي: ونجيناهم من خِزْيٍ، أي وكانت النتيجة" [17].

٦. مسألة مجيء "لو" مصدرية بمعنى "أن": إن من أحد أوجه "لو" أن تكون مصدرية غير ناصبة وهي في معنى أن المصدرية، ووقوعها هنا يكون بعد ماضي ومضارع (ود، يود) [35]، وهذا مذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) فؤول "لو" بـ "أن" في قوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرُّسُولَ لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) (سورة النساء: ٤٢)، أي يودون أنهم كانوا ترابا ولم يكتُموا الله حديثا [39]، وممن قال بهذا أيضا أبو علي الفارسي في التذكرة وأبو البقاء [41].

وتبعهم ابن مالك بقوله: "وأما لو المصدرية فعالمتها أن تصلح في موضعها "أن"، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن... ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع" [43]، واستشهد بقوله تعالى: (يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) (سورة البقرة: ٩٦)، ويقول الشاعر [54]:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمَا مِنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمُحَنَّقُ

ومما ذهب إليه المانعون إلى أنها مرادفة لـ"أن" الشرطية، لكنها غير جازمة أي: إنها لتعليق الجواب على الشرط "في المستقبل"، واستشهدوا بقول الشاعر [56]:

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسِينَا مِنَ الْأَرْضِ سَنَسَبُ
لِظِلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً لِيَصُوتَ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

والشاهد عندهم هنا هو أن "لو" رادفت "إن" وعللوا ذلك بأنها لتعليق في المستقبل عندهم [8]. وعللوا منعهم هذا أن "لو" في الآية هي شرطية وإن مفعول "يود" وجواب "لو" محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك [33].

وهذا ما قالوه في قوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) (سورة القلم: ٩)، وهناك قراءة أخرى لهذه الآية ذكرها سيبويه بقوله: "وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ" [53]، ورد ابن هشام رأي المانعين وعده تكلفاً؛ مستشهداً بقراءة حذف النون التي ذكرها سيبويه "فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن" [44].

واستشهد المخالفون أيضاً ببيت قتيلة بنت النضر، فعندهم أن "لو" هاهنا لتعليق في المستقبل ولهذا رادفت "إن" [8]، وكذا في قوله تعالى: (وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ) (سورة آل عمران ٦٩).

أما أبو حيان، فقد أنكر أن تكون "لو" بمعنى "أن" في هذه الآية ذلك بقوله "ولو، هنا قالوا بمعنى: أَنْ فَتَكُونُ مَصْدَرِيَّةً، وَلَا يَقُولُ بِذَلِكَ جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ، وَالْأَوَّلَى إِقْرَارُهَا عَلَى وَضْعِهَا" [17]، إلا أنه اختلف رأيه في قوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) (سورة القلم: ٩)، فقال: "والمعنى: وَدُّوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا، فَيَكُونُ عَطْفًا عَلَى التَّوَهُّمِ، وَلَا يَجِيءُ هَذَا الْوَجْهُ إِلَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ جَعَلَ لَوْ مَصْدَرِيَّةً بِمَعْنَى أَنْ" [17] [18].

٧. مسألة دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ: يذكر بعض النحويين إن الفاء لا تدخل على الخبر إلا لسبب ما، متبعين في ذلك مذهب سيبويه [57]، ويكون هذا الدخول وجوباً أو جوازاً ولكل منهما شرط [51]، فشرط الواجب هو أن يسبق المبتدأ بـ "أما"، مثال ذلك: أما زيد فمطلق، وأما الجواز، فله شروط منها [58]: الأول: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بشرطين: أحدهما أن تكون الصفة جملة فعلية أو شبه جملة، وثانيهما: أن تختص بدخول "إن" عليها دون غيرها، مثال ذلك كل رجل يأتي نبي، أو في الدار، فله درهم [59].

الثاني: إذا كان المبتدأ موصول تدخل على خبره الفاء بشرط أن يكون الموصول عاماً وصلته مستقبلية، وفيما يخص الموصول فقد اشترط النحويون لدخول الفاء في الموصول شروط منها [51]: - أن تكون صلته مستقبلية منها قوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (سورة المائدة: ٣٤)، فدل الفعل: "تابوا" على الزمن المستقبل [59].

- أن تكون صلته سببا في الخبر، ومثال ذلك قوله تعالى: (الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (سورة البقرة: ٢٧٤)، فدخل الفاء دل على أن حصول الأجر إنما كان بسبب الإنفاق" [60]، ومثله قوله تعالى: (مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) (سورة البقرة: ١١٢).
- أن تكون صلته جملة فعلية، ومثال ذلك قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ) (سورة الأنبياء: ٣٠).
- أن تكون صلته شبه جملة "جار ومجرور" ومثال ذلك قوله تعالى: وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ، وأما الظرف فمثاله [43]، قول الشاعر [29] [32]:

ما لدى الحازم اللبب معاراً فمصون وما له قد يضيع

وأورده السيوطي كشاهد على دخول الفاء على خبر المبتدأ، إذا كان المبتدأ اسم موصول، وصلته ظرفاً، فـ"ما": اسم موصول مبتدأ، و"لدى": ظرف، متعلق بالصلة، و"مصون" الخبر [10].
وجه ابن عطية "الذين" مبتدأ وخبره "فالفقوا"، فالمبتدأ هنا منقطع مما قبله [27]، وذلك في قوله تعالى: (الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأَلْقَوْا السَّلَمَ) (سورة النحل: ٢٨)، وأكرر أبو حيان هذا التوجيه إلا على رأي الأخفش فإنه يحيز زيد فقام، أي قام، ولا يتوهم أن الفاء داخلة في الخبر [17]، بينما في موضع آخر وفي قوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ فَاستَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ) (سورة الجاثية: ٣١)، فالفاء عنده بمعنى (أن) أو تكون زائدة، أو تفسيرية [17]، ففيما يخص كونها زائدة، فقد، أي رأيه هذا بما أنشده النحويون من شواهد على زيادة الفاء من ذلك ما قاله الشاعر [61] [44]:

لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدتها يتذبذب

أما جواز دخول الفاء في خبر الموصول المشترك- الذي فيه الألف واللام - فاختلف النحويون فيه، فذهب البصريون إلى المنع [14].

وجوز الكوفيون والمبرد [39] [62]، الدخول، محتجين بالقرآن الكريم منها ما ورد في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا) (سورة المائدة: ٣٨) وقوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ) (سورة النور: ٢)، وتبعهم ومن المجددين ابن مالك [63]، وعللوا دخول الفاء "لتضمنها معنى الشرط؛ لأن الألف واللام فيهما بمعنى الذي والتي، كأنه قيل: والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما، إذ ليس يقصد به سارق بعينه، ولا سارقة بعينها، ورد الجمهور بانها رفعت على الابتداء" [64].

النتائج

باستعراض ما تقدم ذكره يمكن إيجاز النتائج التي توصلنا إليها بما يأتي:

١. ان التناقضات النحوية لم تكن سلبية بالمطلق، بل أسهمت في إثراء النقاشات العلمية وتقديم رؤى جديدة ومختلفة، وأنها دفعت العلماء إلى مزيد من البحث والتدقيق، مما أدى إلى تطوير علم النحو وظهور قواعد أكثر دقة وشمولية.
٢. إن دراسة هذه التناقضات تُعد جزءاً مهماً لفهم التاريخ النحوي وتطوره، وهي تذكير بأن اللغة كائن حي يتطور ويتغير بمرور الزمن.
٣. رغم التناقضات والخلافات، يبقى علم النحو العربي أحد أهم العلوم التي أثرت في تطور اللغة العربية وحفظها عبر العصور.
٤. لقد كان لموقف أبي حيان من الزمخشري أثر في تعدد الآراء ويبدو ذلك بشكل جلي في بعض المسائل، إذ إنه يأخذ رأي الزمخشري ويعلق عليه ويحاول أن يجد الحجج التي يفند بها رأيه ناسياً أنه قد ذكر ترجيحاً لهذا الرأي مسبقاً، في نفس الكتاب، أو في كتاب آخر له، إذا كان قد تبني هذا الرأي نحوي آخر.
٥. ان بعض مناقضات الأندلسي يعتمد فيها على آراء الكوفيين، ثم يعدل إلى البصريين ومنهم الأخفش، على الرغم من اعتماد الأخير على الكوفيين في بعض مسائله؛ لما لهم من السماع عن العرب شعراً ونثراً، والأخذ من المدرستين، أو أنه ينفرد برأيه.
٦. وجد البحث إن أبا حيان قد رجح رأي البصريين مرة، وفي مرة أخرى رجح رأي الكوفيين، إذ ذكر رأي الكوفيين بالوجهين، في مسألة إضافة المصدر، دون أن يذكر الوجه المرجح عندهم وهو إضافة المصدر إلى فاعله، مستشهدين على ذلك بالقرآن الكريم والأبيات الشعرية.
٧. عند تتبع رأي أبي حيان وفي أثناء وقوفه على الموضوعات الخاصة بإضافة المصدر، وجد البحث إن أبا حيان نفى ما قاله من كثرة إضافة المصدر إلى المفعول، إذ ذكر في أغلب الآيات التي وقف عليها كثرة ورود إضافة الفاعل مقارنة بالمفعول به.
٨. وجد البحث إن تناقضات أبي حيان تارة تأتي في الكتاب نفسه، وأكثر ما كان ذلك في البحر المحيط، وتارة أخرى في كتاب آخر، وتوزعت هذه في ثلاث كتب هي: البحر المحيط، وارتشاف الضرب، والتكميل.
٩. هناك تناقض عند أبي حيان في مسألة تقديم معمول الموصول غير المحض على الموصول، في حين لم يجوز الجمهور ان تكون " الوصية" عامل في "إذا" وحجتهم في ذلك انها مصدر ومعموله لا يتقدم عليه.
١٠. في بعض المسائل نجد إن مناقضاته لأجل مخالفة بعض النحويين كما في مسألة تأويل الفعل المثبت بفعل منفي.

١١ . وجد البحث إن أبا حيان في بعض آرائه ينسب الرأي لنفسه تارة وإلى البصريين تارة أخرى أو الكوفيين، تارة أخرى، ومنها مثلاً في مسألة مجيء لو المصدرية بمعنى "أن".

١٢ . توصل البحث في مسألة دخول الفاء إلى أنها تدخل مطلقاً ووجوباً وجوازاً، فالمطلق عند الأخفش، فالجواب عند الجميع بشرط أن تكون في خبر المبتدأ بعد "إما"، والجواز مشروط عند الجمهور بأن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة أو موصولة بغير "أل"، والجواز عند الكوفيين، فقد جوزوا دخول الفاء في خبر "أل" الموصولة، وكذا هي عند المبرد والأخفش والرضي.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

- [١] الدكتور مخلد الشاهر، *التناقض النحوي، دراسة في تناقضات النحويين حتى نهاية القرن الثامن الهجري* . بيروت، لبنان: مؤسسة إشراق للطباعة والنشر، ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م، vol. الأولى.
- [٢] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، *الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية*، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، vol. الرابعة.
- [٣] محمد مرتضى الحسيني الزبيدي تحقيق: جماعة من المختصين، *تاج العروس من جواهر القاموس*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ١٩٦٥م.
- [٤] عبد الرؤوف بن المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد صالح حمدان، *التوقيف على مهمات التعاريف*، القاهرة، مصر: عالم الكتب، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، vol. الأولى.
- [٥] يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، قدم له: إميل بديع يعقوب، *شرح المفصل للزمخشري*، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، vol. الأولى.
- [٦] كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧هـ)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وبحاشيته: "الانتصاف من الإنصاف" (ت ١٣٩٢هـ)* عبد الحميد، محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، vol. الأولى.
- [٧] عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، vol. الرابعة.
- [٨] بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ) تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، *المقاصد النحوية*، القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، vol. الأولى.
- [٩] أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، *معاني القرآن للأخفش [معتزلي]*، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- [١٠] محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري». بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، vol. الأولى.
- [١١] جمع وتعليق: عبد الله اسماعيل الصاوي شرح ديوان الفرزدق. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م، vol. الأولى، البيت من البحر البسيط وهو من قصيدة للفرزدق هجا بها عمر بن هبيرة الغطفاني أحد عمال سليمان بن عبد الملك.
- [١٢] أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، المفصل في صنعة الإعراب: مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م، vol. الأولى.
- [١٣] محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل. بيروت - القاهرة: دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، vol. الثالثة.
- [١٤] أبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، البيان في غريب إعراب القرآن. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- [١٥] ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون. القاهرة، مصر: دار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، الشاعر هو مالك بن خالد الهذلي ينظر ديوان الهذليين.
- [١٦] أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، التبيان في إعراب القرآن:، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- [١٧] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، البحر المحيط في التفسير. بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
- [١٨] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب،، ارتشاف الضرب من لسان العرب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، vol. الأولى.
- [١٩] أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، تفسير القرطبي والمعروف باسم "الجامع لأحكام القرآن". القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، vol. الثانية.
- [٢٠] محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد". بيروت، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- [٢١] أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.
- [٢٢] أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الجنى الداني في حروف المعاني. بيروت، لبنان: دار الكتب

العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، vol. الطبعة: الأولى.

[٢٣] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

[٢٤] جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، . بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[٢٥] أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري، القنوجي (ت ١٣٠٧هـ) عني بطبعه وقدم له وراجع: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، فتح البيان في مقاصد القرآن. صيدا- بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية- المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

[٢٦] أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مشكل إعراب القرآن، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ. vol. الثانية.

[٢٧] أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ. vol. الأولى.

[٢٨] علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، د. صاحب أبو جناح، الناشر - شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، الطبعة الأولى، الموصل، جمهورية العراق: جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. vol. الأولى.

[٢٩] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هندواي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. مصر: المكتبة التوفيقية.

[٣٠] أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢هـ]، المحقق: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥هـ]، الخصائص: الهيئة المصرية العامة للكتاب، vol. الرابعة.

[٣١] محمد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر دراسات لأسلوب القرآن الكريم . القاهرة: دار الحديث.

[٣٢] د. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. vol. الأولى.

[٣٣] خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت

- ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- [٣٤] أحمد عبيد الدعاس - أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، إعراب القرآن الكريم، دمشق، سوريا: دار المنير ودار الفارابي، ١٤٢٥هـ، vol. الأولى.
- [٣٥] علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، vol. الأولى.
- [٣٦] أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١هـ)، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، vol. الأولى.
- [٣٧] د. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- [٣٨] أبو حيان الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ)، المحقق: د.حسن هنداوي، لتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :: دار القلم بدمشق (الأجزاء ١- ٥) - دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ - ٢٢)، (١٤١٨-١٤٤٥هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م)، vol. الأولى.
- [٣٩] تحقيق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار (ت ١٣٨٥هـ) عبد الفتاح إسماعيل الشلبي معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ) مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، vol. الأولى.
- [٤٠] إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي معاني القرآن وإعرابه، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [٤١] جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، شرح الكافية الشافعية: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- [٤٢] ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، لمحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، أمالي ابن الشجري، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م، vol. الأولى.
- [٤٣] محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، شرح تسهيل الفوائد: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، vol. الأولى.
- [٤٤] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)،

- تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مغني اللبيب. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م، Vol. السادسة.
- [٤٥] محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ)، إعراب القرآن وبيانه. حمص، بيروت، سوريا، لبنان: دار اليمامة، دار ابن كثير، ١٤١٥ هـ، Vol. الرابعة.
- [٤٦] محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المقتضب. بيروت، لبنان: عالم الكتب.
- [٤٧] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، مصر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩م.
- [٤٨] مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ)، تحقيق سالم شمس الدين، جامع الدروس العربية. صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣م، Vol. الثامنة.
- [٤٩] أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ)، المحقق: محمد علي الصابوني، معاني القرآن: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٩ هـ، Vol. الأولى.
- [٥٠] أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨ هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، إعراب القرآن. بيروت: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ، Vol. الأولى.
- [٥١] لابن الحاجب الرضي الاسترأبادي، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، - شرح الرضي على الكافية، ليبيا: جامعة قار يونس، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
- [٥٢] عنتر بن شداد/ شرحه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق، ديوان عنتر العبيسي. بيروت، لبنان: دار الأرقم، ٢٠١٦م.
- [٥٣] عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكتاب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، Vol. الثالثة، البيت من مجزوء الكامل، لم ينسب إلى أحد في كتاب سيبويه.
- [٥٤] أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري (ت ٢٨٤ هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور - أحمد محمد عبيد، الحماسة للبحتري. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- [٥٥] تميم أبي مقبل عوف العجلان، تحقيق: عزة حسن ديوان تميم أبي مقبل عوف العجلان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
- [٥٦] جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج ديوان مجنون ليلى قيس بن الملوح والملقب بمجنون ليلى (ت ٦٨ هـ). القاهرة، مصر: دار مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٩م، Vol. الأولى.

- [٥٧] أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، شرح كتاب سيبويه. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨ م، Vol. الأولى.
- [٥٨] ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشجعي (٥٩٩ - ٦٨٨ هـ)، ج ١ تحقيق عياد الثبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي. بيروت، لبنان: دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٦ م، Vol. الأولى.
- [٥٩] جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسكندراني (ت ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الكافية في علم النحو. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠ م، Vol. الأولى.
- [٦٠] أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، (مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ هـ، Vol. الثالثة.
- [٦١] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، سر صناعة الإعراب. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، Vol. الأولى.
- [٦٢] محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت: ١٤٠١ هـ)، الكامل في اللغة والأدب. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧ م، Vol. 3.
- [٦٣] بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، المساعد على تسهيل الفوائد. دمشق - جدة: جامعة أم القرى (دار الفكر - دار المدني)، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)، Vol. الأولى.
- [٦٤] المنتجب الهمداني (ت ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد. المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، Vol. الأولى.